توثيق أكثر من ٥٠٠ تصريح تحريضي لمسؤولين وشخصيات عامة إسرائيلية على الابادة الجماعية في غزة

عدالة : قدمنا استئنافا للنيابة العامّة الاسرائيلية طعناً في رفض فتح تحقيقات جنائية بحق هذه الشخصيات

«إسرائيل» ملزمة بموجب القانون الدولي بمنع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه

الحاخام إلياهو مالي: دعا طلابه إلى أن تكون القاعدة في غزة «عدم إبقاء أي أحد على قيد الحياة» بما فيهم النساء والأطفال الرضّع.

الصحافي دافيد مزراحي فيرتهايم: دعا إلى التخلي عن مبدأ التناسب، وطالب برد «غير متناسب» يحوّل قطاع غزة إلى «مسلخ»، كما وصف الفلسطينيين بـ«الحيوانات البشرية»

عضو الكنيست السابق موشيه فيغلين: يجب تحويل غزة إلى مدينة دريسدن الألمانية، وإشعال القطاع بـ«عاصفة نارية»، و«تسوية غزة بالأرض»، وفرض سياسات الاحتلال والتهجير والاستيطان، «غزة يجب أن تُسوّى بالأرض وتعود إلى الحكم الإسرائيلي».

٦ آب/أغسطس ٢٠٢٦

- قدّم مركز عدالة الحقوقي، في ٣٠ تموز ٢٠٢٦، استئنافاً إلى قسم الاستئنافات في النيابة العامة الإسرائيلية، طعنًا في قرارها الامتناع عن فتح تحقيقات جنائية بحق عدد من الشخصيات العامة الإسرائيلية، رغم تصريحاتها العلنية التي تحرّض على الإبادة الجماعية، والعنف، والعنصرية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة.

- يأتي الاستئناف بعد أكثر من عامين من تجاهل سلطات إنفاذ القانون لهذه التصريحات، رغم توثيقها ورغم التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي بمنع التحريض على الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه.

- يعود هذا الاستئناف إلى رسالة كان مركز عدالة قد وجّهها في نيسان ٢٠٢٤ إلى المستشارة القضائية للحكومة الاسرائيلية والمدعي العام، مطالباً فيها بفتح تحقيقات جنائية بحق مسؤولين وشخصيات عامة إسرائيلية بسبب تصريحاتهم المحرّضة على الإبادة الجماعية.

■ وثّقت الرسالة أكثر من ٤٠ تصريحاً أدلى بها ٢١ مسؤولاً إسرائيلياً رفيع المستوى، بينهم وزراء وأعضاء كنيست وشخصيات عامة، وأكدّت أن هذه التصريحات تشكل تحريضاً مباشراً وعلنياً على الإبادة الجماعية، إلى جانب التحريض على العنف والعنصرية والإرهاب. كما استندت أيضاً إلى قاعدة بيانات أعدّتها منظمة «القانون من أجل فلسطين»، وثّقت أكثر من ٥٠٠ تصريح تحريضي لمسؤولين وشخصيات عامة إسرائيلية.

■■■ خلفية

أبلغ مكتب نائب المدعي العام للدولة للشؤون الخاصة مركز عدالة، في ١٢ كانون الأول ٢٠٢٤، باعتماد موقف الشرطة ورفض فتح تحقيق جنائي في تصريحات الحاخام إلياهو مالي، الذي دعا طلابه إلى أن تكون القاعدة في غزة «عدم إبقاء أي أحد على قيد الحياة»، موضحًا أن ذلك يشمل النساء والأطفال الرضّع. وفي ٤ كانون الثاني ٢٠٢٦، أبلغ المكتب مركز عدالة رسمياً بقرار المستشارة القضائية للحكومة والمدّعي العام عدم فتح تحقيقات جنائية بشأن التصريحات التي وثّقتها رسالة عدالة. كما أوضح الرد أن مكتب نائب المدعي العام للدولة للشؤون الخاصة قرر، فيما يتعلق بتصريحات عضو الكنيست السابق موشيه فيغلين، والصحافي دافيد مزراحي فيرتهايم، والحاخام إلياهو مالي، أنها لا تستوجب فتح تحقيق جنائي.

■ في آذار ٢٠٢٦ فقد أوضح قسم الاستئنافات في النيابة العامة أن القانون لا يجيز استئناف قرار المستشارة القضائية للحكومة والمدعي العام بعدم فتح تحقيقات جنائية، لكنه يتيح الطعن في قرارات نائب المدعي العام المتعلقة بتصريحات الحاخام إلياهو مالي، وموشيه فيغلين، ودافيد مزراحي فيرتهايم. وعندما طلب مركز عدالة الاطلاع على المواد التي استندت إليها هذه القرارات لإعداد الاستئناف، رفضت النيابة العامة الطلب في أيار ٢٠٢٦.

■■■ الاستئناف

■ جاء في الاستئناف، الذي قدّمته المحامية منى حداد من مركز عدالة، أن قرار عدم فتح تحقيق جنائي بحق الأشخاص المذكورين أعلاه، جاء بصيغة عامة ومقتضبة، من دون أن يبيّن الأساس القانوني الذي استند إليه، أو يوضح أسباب استبعاد وجود شبهة تستوجب فتح تحقيق جنائي.

■ أكد الاستئناف أن التصريحات الصادرة عن الشخصيات الثلاث تشكل، بحسب القانون، أساساً كافياً لفتح تحقيق جنائي، إذ تضمنت دعوات مباشرة وعلنية إلى الإبادة الجماعية، إلى جانب التحريض على الإرهاب، والعنف، والعنصرية، بما يفرض على سلطات إنفاذ القانون فتح تحقيقات جنائية بشأنها.

■■■ يتناول الاستئناف، عددًا من التصريحات التي يرى أنها تستوجب فتح تحقيق جنائي:

■ **الحاخام إلياهو مالي (٧ آذار ٢٠٢٤):** دعا إلى اعتماد قاعدة «عدم إبقاء أحد على قيد الحياة» في غزة، مؤكدًا أن ذلك يشمل النساء والأطفال الرضّع و«الجيل القادم»، وقال: «اليوم هو رضيع، وغدًا سيكون مقاتلاً».

■ **عضو الكنيست السابق موشيه فيغلين:** دعا في مناسبات متكررة إلى تحويل غزة إلى مدينة دريسدن الألمانية، وإشعال القطاع بـ«عاصفة نارية»، و«تسوية غزة بالأرض»، وفرض سياسات الاحتلال والتهجير والاستيطان. كما صرّح في ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ بأن «غزة يجب أن تُسوّى بالأرض وتعود إلى الحكم الإسرائيلي».

- **الصحافي دافيد مزراحي فيرتهايم:** دعا إلى التخلي عن مبدأ التناسب، وطالب برد «غير متناسب» يحوّل قطاع غزة إلى «مسلخ»، كما وصف الفلسطينيين بـ«الحيوانات البشرية»، وهي تصريحات تتضمن تحريضًا على ممارسة عنف واسع النطاق، وتعكس خطاباً يقوم على نزع الإنسانية عن الفلسطينيين.

- أكّد مركز عدالة أن امتناع السلطات الإسرائيلية عن فتح تحقيقات جنائية يخالف التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي في منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وأشار إلى أن المادة الثالثة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ تُجرّم التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية بوصفه جريمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بما يفرض على الدول واجب التدخل منذ مرحلة التصريح نفسها.

- شدّد الاستئناف على أن رفض فتح تحقيقات في دعوات صريحة إلى الإبادة الجماعية يتعارض أيضاً مع التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، والتي ألزمت إسرائيل باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية.

- في موازاة هذا الاستئناف، سيتقدّم مركز عدالة بطلب إلى المستشارة القضائية للحكومة الاسرائيلية والمدعي العام لإعادة النظر في قرارهما عدم فتح تحقيقات جنائية بشأن التصريحات الصادرة عن باقي المسؤولين والشخصيات العامة الذين تناولتهم الرسالة التي قدّمها المركز في نيسان ٢٠٢٤.

انتهى